وبنت الاخ والعمة وبنت العم دون الام والجدة والخالة
وتعتبر القربى فالقربى منهن فتقدم اخت لابوين
فلاب فبنت اخ فبنت ابن وان سفل فعمة كذلك اي لابوين
فلاب فبنت عم كذلك فان تعذر معرفته اي معرفة ما
يرغب به في مثلها من نسبها العصبات بان فقدن او لم
يتكلمن او جهل مهرهن قرحم لها يعتبر مهرها بهن
والمراد بهن هنا قريبات الام لا المذكورات في الفرائض
لانها امهات الام تعتبرن هنا كجدة وخالة تقدم الجهة
القربى منهن على غيرها وتقدم القربى من الجهة الواحدة
كالجد ان على غيرها واعتبر الها وردي الام فالاخت لها
قيل الجدة فلو تعددن اعتبرت بمثلها من الاجنبيات وتعتبر العربية
بقريبة مثلها والامة بامة مثلها والعشمة بعشمة مثلها
وينظر الى شرف سيدها وحسنه ولو كانت نساء العصبة
ببلدتين هي في احداهما اعتبر نسا بلدها وتعتبر ما
يختلف به غرض كسن وعقل ويسار ويكار وثيوبة
وجمال وعفة وعلم وفصاحة فان اختصت عنهن
بفضل او نقص مما ذكر فرض مهر لائق بالحال وتعتبر
مساحة من واحدة لنقص نسبي يقرر رغبة هن امن
زيادتي اما مساحتها لا لان لكل فلا يعتبر اعتبار بالقاليب

وعلم

وعليم يحمل قوله ولو مساحتا واحدة لم يجب موافقتها
وتعتبر مساحة منهن كلهن او غالبهن نحو عشر كثيرة
فلو جرت عادتهن بمساحة ما ذكر دون غيره فحققنا مهر
هذه في حقهم دون غيره ونحو من زيادتي وفي وطئ
شبهة كنكاح فاسد ووطئ ابا امة ولده او شريكه المشترك
او سيده مكاتبته مهر مثل دون حد وارش بكارة وقته
اي وقت وطئ الشبهة نظرا الى وقت الاتلاف لا وقت العقد
في النكاح الفاسد لانه لا حرمة للعقد الفاسد والا يتعدد
اي المهر بتعدده اي الوطئ ان اتحد اي الشبهة
وطء يود اي المهر قبل تعدد وطئ كأن تعدد في نكاح
فاسد لشمول الشبهة لجميع الوطئات بل تعتبر اعلى
احوال للوطئ فيجب مهر تلك الحالة لانه لو وطئ يقع الا الوطء
فيها لوجب ذكر المهر فالوطيان الزايدة اذا لم تقتض
زيادة لا توجب نقصا وخرج بالشبهة تعدد الوطي
بزنا كوطئ مكرهة لامرأة او نحوه كوطئ نائمة بلا شبهة
وباتحادها تعدد بها فيتعدد المهر بهما اذا الموجب له
الاتلاف وقد تعدد بلا شبهة في الاول وبدون اتحادها
في الثاني كان وطئ امرأة مرة بنكاح فاسد وفرق بينهما
ثم مرة اخرى بنكاح آخر فاسد او وطئها بظنها زوجته

وهذا بناء على شبهة محال ٣